الأمم المتحدة

S/2004/613

مجلس الأمن

Distr.: General
30 July 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ثانيا – لمحة عامة

٢ – يرمي قدر كبير من الجهود السياسية التي بذلت في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تعويض بعض من الخسائر التي نجمت عن أحداث العنف التي وقعت في منتصف شهر آذار/مارس. وقد تركزت الأولويات على المجالات الرئيسية المتصلة بتنفيذ المعايير، التي لا تزال تشكل السبيل الأساسي والشامل لتحسين الظروف السائدة في كوسوفو، كما تركزت على إعادة بناء العقارات التي لحق بها الضرر أو الدمار في أثناء العنف الذي وقع في شهر آذار/مارس، وإصلاح هيئات الحكم الذاتي المحلية. وتواصل البعثة تقييم الاستراتيجية التي تأخذ بها، مع وضع التقييم الذي أجرته لأحداث العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس في الاعتبار من أجل تفادي تكرارها. وفي سياق تحليل تلك الأحداث والاستجابة لها قامت هيئة أنشأتها البعثة لاستعراض أسلوب إدارة الأزمات وفريق يعمل تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام بإجراء تقييمات للحالة وتقديم توصيات تتناول المجالات الرئيسية المتعلقة بتدفق ونشر المعلومات التي لها أهمية بالغة بالنسبة للاستجابة للأزمات، وسلامة الموظفين، والإجراءات التي يضطلع بها موظفو إنفاذ القانون، وتسهيل التنسيق مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وقد اتخذت البعثة خطوات لتنفيذ تلك التوصيات، وتعزيز إجراءات الاستجابة للأزمات،

030804 030804 04-44667 (A)

وشبكات الاتصالات والبيانات الأساسية، وحماية المعلومات. كما يجري تنفيذ الخطط الرامية إلى تحسين أمن موظفي البعثة وأصولها. وقد عولجت على سبيل الأولوية مسألة التنسيق بين البعثة وقوة كوسوفو. وشاركت البعثة في الجهود الرامية إلى طمأنة الطوائف التي عانت أشد المعاناة من جراء العنف الذي وقع في شهر آذار/مارس، وخاصة طائفة صرب كوسوفو. كما واصلت البعثة تعزيز الجهود التي تبذلها بالاشتراك مع المؤسسات المؤقتة من أجل تمكين حكومة كوسوفو من الوفاء بمسؤولياتها، وبخاصة في ميدان حماية الأقليات ودعمها، وبناء قدراتها. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع القادة المحليون، والجهات التي لقيت تشجيعا من البعثة والجهات الفاعلة الدولية، بمبادرات هامة من أجل دعم التواصل والحوار فيما بين الطوائف العرقية.

تنفيذ المعايير

٣ - أدى الإعلان في ٣١ آذار/مارس عن خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو إلى تحديد التوجه المعمول به في عملية التنفيذ. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، باشرت المؤسسات المؤقتة عملية التنفيذ على كل من الصعيدين المركزي والمحلي، وإن كانت خطوات العمل بطيئة وشاقة. والواقع أن التحدي الذي ينطوي عليه تحويل الخطوات المحددة في الخطة إلى تغييرات فعلية على أرض الواقع هو تحد هائل تتمثل العقبة الرئيسية أمام التعامل معه في نقص القدرات والخبرات داخل المؤسسات المؤقتة. وقد شكلت أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس نكسة كبيرة لهذه العملية، إذ أنها قوضت بشدة من بعض الحقوق الأساسية، من قبيل حرية الحركة والأمن. وفي حين أن الالتزام الذي يبديه القادة السياسيون من جميع الأحزاب يوفر بصيصا من الأمل في إمكان إحراز التقدم، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى يتم الوفاء بالمعايير، لا سيما ما يتعلق منها بحماية الأقليات وعمليات العودة وحرية الحركة.

٤ - وتتطلب خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو من المؤسسات المؤقتة أن تقوم على سبيل الأولوية باتخاذ ستة إجراءات تتصل بحرية الحركة والعودة المستدامة وحقوق الطوائف من أجل الاستجابة للعنف الذي وقع في آذار/مارس. وقد تقرر أن يجري استعراض خطط تنفيذ تلك المعايير وإعادة النظر فيها في ضوء أحداث آذار/مارس. وعلى الرغم من عدم الوفاء بالموعد النهائي لوضع الخطط المنقحة المحدد له ٣٠ نيسان/أبريل، فقد ألزم رئيس وزراء كوسوفو، بايرام ريكسيبي، مكتبه بالعمل مباشرة مع البعثة لضمان مواصلة أعمال التنقيح. ورغم التقدم الذي أحرز بشأن أربعة من الإجراءات الستة ذات الأولوية، فلم يتخذ أي تدبير بشأن الإجراءين الآخرين، وهما قيام المؤسسات المؤقتة بالتحقيق مع السلطات المركزية

والمحلية والقادة السياسيين الفرعيين الذين ساهموا في العنف من خلال الإدلاء ببيانات عامة أو اتخاذ إجراءات عامة أو الذين لم يمارسوا سلطاتهم على النحو السليم ومعاقبتهم، وإعلان المؤسسات المؤقتة عن إدانتها للتقارير المطبوعة والتي بثتها وسائل الإعلام، التي ساهمت في أحداث العنف العرقي التي وقعت في آذار/مارس، ودعم التوصيات الصادرة عن مفوض وسائل الإعلام المؤقت في سياق التحقيقات التي يجريها بشأن تلك التقارير. وقد ذكر رئيس الوزراء أنه لن يكون في وسع الحكومة الوفاء بتلك الإجراءات. وفي ٨ تموز/يوليه، عقدت المؤسسات المؤقتة والبعثة اجتماعا لرؤساء البلديات وكبار الموظفين التنفيذيين بالبلديات من أجل مناقشة مسألة تنفيذ المعايير، وقد لاحظت البعثة بعد ذلك أن التنفيذ قد ازداد بدرجة كبيرة على صعيد البلديات.

٥ - وعلى الرغم من هذه النقائص التي تشوب عملية تنفيذ الإجراءات المحددة المطلوب تنفيذها في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، اتخذ مكتب رئيس الوزراء خطوات ملموسة للمضي قدما في عملية تنفيذ المعايير عموما. فقد أعدت مصفوفة تشتمل على تفاصيل جميع الأعمال المطلوب من الوزراء في المؤسسات المؤقتة أداؤها من أجل الوفاء بالإجراءات المطلوبة منهم بموجب خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو، بما في ذلك المهام التفصيلية المطلوبة والجدول الزمني لإتمامها. وتم تعيين موظفين في كل وزارة وبلدية من أجل العمل كمسؤولين عن تنسيق شؤون المعايير. وتعمل بعض الجمعيات والإدارات البلدية المحلية بهمة من أجل الوفاء بالمعايير.

٦ - وقد أعيد تشكيل الأفرقة العاملة المشتركة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، التي قامت بإعداد الخطة، وذلك من أجل رصد ومناقشة ما أحرز من تقدم وكذلك الصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطة. وقد أنشأت البعثة لجانا للتقييم من أجل الإبلاغ عن تنفيذ الخطة والتقدم المحرز بشأن المعايير. واشتركت البعثة مع المؤسسات المؤقتة في تنظيم حملة إعلامية مكثفة لوصف وشرح المعنى العملي لكل من المعايير الثمانية. وقد شارك القادة السياسيون الرئيسيون في هذه الحملة وقاموا بدعمها.

التعمير والحوار السياسي بين الطوائف في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس

٧ - وقد أحرز في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير قدر كبير من التقدم فيما يتعلق ببرنامج التعمير الذي اضطلعت به المؤسسات المؤقتة في أعقاب أعمال العنف والتدمير التي اندلعت على نطاق واسع في آذار/مارس. فوفقا للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتعمير، كان هناك، في ٢٤ حزيران/يونيه، ٢٦٣ عقارا أعيد بناؤه أو تم إصلاحه، كما كانت أعمال

الإصلاح جارية فيما يتعلق بـ ١٦١ من العقارات، وبلغ عدد العقارات التي كانت عقودها على وشك أن ترسي على إحدى الجهات ٧٠ عقارا، وكان العمل جاريا على إعداد الوثائق الفنية اللازمة للإعلان عن عطاءات تخص ١٨٠ عقارا آخر. وفي منتصف شهر حزيران/يونيه، كان قد تم الإعلان أيضا عن عطاءات تخص مدرستين تعرضتا للتدمير في آذار/مارس. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام لا يستهان بها، فإن العدد الإجمالي للمنازل والشقق والمباني العامة التي لحقها الضرر أو الدمار في شهر آذار/مارس قد ارتفع إلى ٩٣٥ وحدة (من ٧١٣ وحدة) نظرا لأن التقارير الأولية لم تكن كاملة. وبالتالي، فما زال هناك قدر كبير مما ينبغي عمله، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل التي لحقت بها أضرار خطيرة. وقد اضطلع عدد من البلديات بإصلاح الأضرار الأقل خطورة، وساعدت المنظمات غير الحكومية في إجراء الإصلاحات البسيطة اللازمة للمساكن في بعض المواقع حتى يمكن للمشردين العودة إلى ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت عمليات إعادة بناء بعض العقارات التي دمرت تماما في كوسوفو بولين (برشتينا)، وفوتشيترن، وسفينياري (منطقة ميتروفيتشا)، وبرشتينا، وأوروسيفاتش (منطقة غنيلان)، وبريزرين، وبيتش وكلينا (منطقة بيتش).

٨ - وبرغم أن المؤسسات المؤقتة لم تضع بعد برنامجا منهجيا للتواصل مع طوائف الأقليات في أعقاب الأحداث التي وقعت في آذار/مارس، فقد اضطلع قادة ألبان كوسوفو بعدد من الزيارات لهذه الطوائف وكذلك لمواقع العودة والتعمير. وكان رئيس الوزراء هو الأنشط في هذا الميدان، فقد زار العديد من مناطق الطوائف في إطار مبادرته المتعلقة بـ ''الحوار الداخلي مع الطوائف''. كما بذلت بعض السلطات البلدية جهودا لتحسين العلاقات القائمة بين الطوائف.

٩ - وما زالت مشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية في كوسوفو تشكل مصدرا للقلق، وبخاصة في سياق الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. فقد ظل صرب كوسوفو خارج جمعية كوسوفو منذ آذار/مارس، وما زالوا لا يشاركون في عمل المؤسسات المؤقتة على الصعيد السياسي، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وإن كان موظفو الخدمة المدنية من صرب كوسوفو ما زالوا يداومون في أماكن عملهم. ومع ذلك، فثمة بوادر على تجدد الاهتمام بمشاركة صرب كوسوفو في الحياة السياسية في كوسوفو. وقد تحسنت إلى حد ما العلاقات السياسية على الصعيد المركزي فيما بين قادة الطوائف. وشهد اجتماع عقد في برشتينا في ٢٣ حزيران/يونيه بين قادة ألبان وصرب كوسوفو نسبة حضور عالية، وصدرت عنه بيانات إيجابية بشأن ضرورة تجديد الحوار فيما بين الطوائف

العرقية. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع أيضا قادة ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو خارج كوسوفو في عدد من المناسبات.

١٠ - وقد ساعدت زيادة التدقيق الدولي في العمليات السياسية الرامية إلى تيسير العلاقات فيما بين الطوائف في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس على تعزيز الحوار بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وساهم ''فريق الاتصال المعزز'' الذي شكل حديثا، والذي يضم ممثلين من بلدان فريق الاتصال التابعة للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، في الجهود المبذولة لدعم العمل الذي يضطلع به القادة السياسيون وقادة الطوائف تنفيذا للمعايير. وركزت ''مجموعة ثلاثية'' مؤلفة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي أعمالها على دعم المعايير، وناقشت المسائل الأمنية الناشئة في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، من أجل بناء الثقة فيما بين الجهات الفاعلة في كل من برشتينا وبلغراد. وفي تطور هام، قام رئيس كوسوفو، إبراهيم روغوفا، ورئيس الوزراء بايرام ريكسيبي، وقادة ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في برشتينا في ١٤ تموز/يوليه بالتوقيع على إعلان مشترك في أثناء اجتماع اضطلعت بتيسير عقده الولايات المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الإعلان، ذكر القادة أن إعادة بناء جميع المنازل التي خربت في أثناء أحداث العنف سيكتمل قبل بدء فصل الشتاء، وأعربوا عن التزام وتعهد جماعي ببذل قصارى جهدهم من أجل كفالة إمكان عودة المشردين داخليا، ودعوا إلى إنشاء وزارة لقضايا الطوائف وحقوق الإنسان وعمليات العودة. كما التزم قادة الطائفتين بمواصلة التعاون فيما يبذل من جهود لإصلاح الحكم المحلي في كوسوفو والتعاون بشأن المسائل المتصلة بالأمن. وتم تشكيل فريق استشاري معني بالأمن في كوسوفو مؤلف من ممثلين لقوة كوسوفو والبعثة وألبان كوسوفو وصرب كوسوفو التابعين للمؤسسات المؤقتة. ويهدف الفريق الاستشاري إلى تعزيز تدفق المعلومات الأمنية والحيلولة دون تكرار أحداث العنف. كما عقد الفريق أول اجتماع له في ١٤ تموز/يوليه بمشاركة مسؤول معين من قبل تحالف صرب كوسوفو من أجل العودة.

١١ - ويلزم تحقيق التوازن بين هذا التركيز المعزز على مصالح الأقليات ومواصلة الاهتمام بالتقدم المحرز في المجالات الأخرى التي تهم طائفة الأغلبية. وفي اجتماعات الأحزاب السياسية التي عقدت مؤخرا قبل الانتخابات العامة الثانية في كوسوفو، شدد القادة المحليون على ما يرونه من قصور كفاءاتهم في قطاعات هامة من قبيل الاقتصاد والتوظيف وضعف قدرتهم على التأثير على تلك القطاعات. وذكروا أن ذلك يحد من قدرتهم على أن يفسروا لدوائرهم السبب في عدم إحراز تقدم في تلك المجالات، وكذلك فيما يتعلق بقضايا ذات أهمية رمزية من قبيل الاستقلال ونقل السلطة. وقد أصبحت البعثة، بصفتها صاحبة القرار الأخير، محط

تركيز الجهود السياسية المبذولة في كوسوفو، إذ يجري النظر إليها باعتبارها عقبة في سبيل تحقيق أطماح الأغلبية المؤلفة من ألبان كوسوفو. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من اعتراف بعض الجهات التي تتحاور معها البعثة حاليا داخل المؤسسات المؤقتة بأن الخيار الوحيد الممكن لمستقبل كوسوفو يكمن في التعدد العرقي، وبأن طائفة الأغلبية مسؤولة بصفة خاصة عن سلامة الأقليات، لا تزال القوى الراديكالية موجودة، وقد تكون عاكفة على إعداد نفسها للظهور من جديد على الساحة السياسية.

إصلاح الحكم المحلي

١٢ - ربما يكون إصلاح الحكم المحلي بصورة ملموسة ومستدامة هو أهم عملية سياسية تؤثر على طائفة صرب كوسوفو في المستقبل، إذ يرى صرب كوسوفو أن إصلاح الحكومة المحلية وسيلة لكفالة الأمن والحماية للمصالح الحيوية لطائفتهم. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم تشكيل فريق مشترك بين المؤسسات المؤقتة والبعثة معني بالحكم المحلي، وعقد الفريق سلسلة من الاجتماعات شارك فيها الخبراء وأصحاب المصلحة من أجل اقتراح ورقة مفاهيم إطارية تحدد المبادئ المتفق عليها بشأن نقل السلطة وتلبية الحاجة إلى بلديات ووحدات بلدية فرعية جديدة وجداول زمنية للتنفيذ، وتقرر التشريعات اللازمة لتنفيذ التغييرات المتفق عليها قبل الانتخابات البلدية المقبلة في منتصف عام ٢٠٠٦. كما ناقش الفريق العامل إمكان البدء في مشاريع تجريبية في بعض البلديات المنتقاة. وعلى الرغم من أن صرب كوسوفو لم يحضروا هذه الاجتماعات رسميا في بادئ الأمر، فقد واصلت البعثة إطلاع قيادتهم على التطورات الناشئة والتشاور معها بشأن هذه التطورات. ومع تقدم السير في هذه العملية، ازدادت تدريجيا مشاركة صرب كوسوفو في أنشطة الفريق، وفي ٢٩ حزيران/يونيه، انضم ممثل من التحالف من أجل العودة إلى الفريق العامل بصفة مراقب.

ثالثا - سير عمل المؤسسات الديمقراطية

١٣ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت حكومة كوسوفو جهودها على إعادة بناء العقارات التي دمرت أو لحق بها الضرر في آذار/مارس، وعلى تنفيذ عملية المعايير، ووضع وثيقة إطارية لإصلاح الحكم المحلي. وقد كثفت الحكومة أيضا تعاونها الإقليمي من خلال الزيارات الثنائية والإقليمية التي اضطلع بها رئيس الوزراء وغيره من الوزراء. وقد اتخذت البعثة خطوات لإنشاء عدد من مكاتب الاتصال الجديدة داخل مكتب رئيس الوزراء تعنى بمجالات تنسيق التعاون الدولي والحوار الإقليمي، والسياسات الاستراتيجية والتخطيط،

والطاقة والموارد الطبيعية، وعمليات التكامل مع أوروبا، وقضايا المحاربين القدامى، والسلامة العامة.

١٤ - أما أداء جمعية كوسوفو فكان متباينا. ففي محاولة للعمل خارج إطار صلاحياتها المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، صوتت الجمعية في ٨ تموز/يوليه لصالح اقتراح يتعلق بمجموعة شاملة تتألف من ٣٨ تعديلا للإطار الدستوري الذي وضعته لجنة الجمعية، وتتصل تلك التعديلات بالمسائل القضائية والتشريعية والمتعلقة بالإطار الدستوري. وقد اتخذت الجمعية هذا الإجراء على الرغم من التحذيرات الواضحة التي وجهتها إليها البعثة بشأن تجاوز هذه التغييرات لصلاحيات الجمعية. وأصدرت البعثة على الفور بيانا علنيا كررت فيه أنه برغم عدم اشتمال صلاحيات الجمعية على إجراء عملية تنقيح شاملة، فإن البعثة مستعدة لمناقشة الاقتراحات التي لا تندرج ضمن المجالات المقتصرة على الممثل الخاص، والتي يجري عرضها وفقا للإطار الدستوري.

١٥ - كما كان أداء الجمعية لمهامها في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير غير متساوق. فقد واصلت الجمعية عقد جلسات عامة شهرية بدلا من كل أسبوع، مما أدى إلى إطالة الجلسات وتعرض معظم بنود جدول الأعمال المؤجلة إلى التأخير لمدة شهر أو أكثر بدلا من أسبوع واحد كما كان الحال في الماضي. وبسبب ازدحام جدول الأعمال، كانت الجمعية في بعض الأحيان تتعجل إنهاء المناقشة والتصويت، مما يمكن أن يؤثر سلبا على نوعية التشريعات المعتمدة عموما.

١٦ - بيد أن الجمعية قد أبدت مزيدا من الانفتاح وانخفض عدد مخالفاتها عما سبق. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الجمعية ١٦ قانونا، من بينها تشريعات تتعلق بنوع الجنس والاتفاقات المالية الدولية وضريبة الدخل وضريبة الأرباح وحماية المستهلك. وكانت الجمعية هي الجهة الرئيسية وراء إعداد أربعة من القوانين التي اعتمدت في أثناء هذه الفترة. وتزايدت الشفافية في أعمال الجمعية، إذ كانت اجتماعات اللجنة مفتوحة أمام الجمهور.

١٧ - وأثار قانون اقترح بشأن وضع شهداء ومقعدي وأفراد حرب جيش تحرير كوسوفو ومحاربيها القدامى وأفراد أسرهم خلافات مستمرة، بما في ذلك في أوساط بعض من أعضاء أحزاب التيارات السياسية الرئيسية المنتمية إلى ألبان كوسوفو. وقد توخى مشروع قانون أعد في هذا الصدد منح مزايا وإعفاءات عديدة لمقعدي الحرب في كوسوفو ولأقارب المتوفين من الدرجة الأولى. وعلى الرغم من إقرار القانون من حيث المبدأ، فقد ظهرت انقسامات فيما بين الجماعات البرلمانية المختلفة بشأن استخدام اسم جيش تحرير كوسوفو، الذي حذف على

إثر ذلك من القانون. بيد أن الخلافات ظلت مستمرة بشأن هذا التشريع الذي يمكن أن تترتب عليه آثار كبيرة، سواء من الناحية السياسية أو من حيث الميزانية.

١٨ - وعلى الرغم من أن حالة توظيف الأقليات على الصعد المركزية للإدارة لم تزدد سوءا بصورة ملحوظة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ظهرت بوادر على انخفاض معدلات توظيف الأقليات بصفة عامة منذ عام ٢٠٠٣. وفي أكثر من نصف المؤسسات المؤقتة لم يجر شغل ٢٥ في المائة من الشواغر الخاصة بالأقليات. وعلاوة على ذلك، فإن قصر تعيين الموظفين المنتمين إلى الأقليات تقريبا على مكاتب الطوائف البلدية أو على مؤسسات تعنى تحديدا بالسكان من الأقليات يشير إلى أن إدماج الطوائف في الخدمة المدنية ما زال هدفا بعيد المنال. و لم تضطلع معظم المؤسسات بالمبادرات المطلوبة بموجب كل من خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو، واللوائح القائمة من أجل إدماج الأقليات في دوائر صنع القرارات المتعلقة بجميع الطوائف. وتعزى هذه المشكلة جزئيا إلى عدم توافر ممثلين من الطوائف يتمتعون بالكفاءات المطلوبة أو راغبين في النظر في شغل هذه الوظائف. وفضلا عن ذلك، فإن تمثيل المرأة في المؤسسات المؤقتة ناقص على وجه العموم.

١٩ - ومازالت المشاكل تكتنف عملية تخصيص واستعمال الموارد المالية المستمدة من الميزانية الموحدة لكوسوفو لأغراض توفير الخدمات والبرامج الموجهة لطوائف الأقليات، وما زالت هذه العملية تتطلب تدخلا متكررا من جانب البعثة. و لم تقم أي وزارة بإعداد خطط للعناصر الفرعية من أجل تخصيص الموارد للبرامج أو الخدمات الموجهة لطوائف الأقليات في أثناء العام، حسب المطلوب في خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو. وقد تحسن الوضع في البلديات إلى حد ما، على الرغم من أن معدل الإنفاق في هذا الصدد ظل بطيئا.

٢٠ - وقد ظلت هناك حاجة إلى تعزيز القدرة الفنية على صنع السياسات وإلى توطيد الهيئات التنفيذية في المؤسسات المؤقتة. وقد اتخذ مكتب رئيس الوزراء بعض الخطوات في هذا الاتجاه، بطرق منها على سبيل المثال تنظيم حلقات عمل لأصحاب المصلحة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من أجل وضع استراتيجية للإدارة العامة، ولكن تلك الجهود كانت قليلة و لم تؤد بعد إلى نتائج ملموسة. وقد أثر عدم وجود نظام داخلي تسير عليه الحكومة والوزارات المركزية في أعمالها على فعالية الحكومة والوزارات بصفة عامة وعلى التنسيق فيما بينها. وفي حين ركزت المؤسسات المؤقتة على وضع القوانين والقواعد التي تنظم مختلف الأنشطة، ظلت التحديات تكتنف تنفيذ وإعمال القواعد والمعايير القائمة. و لم تبد حتى الآن المؤسسات المؤقتة عزما يذكر على حماية الموظفين المدنيين من التدخل السياسي. وسيظل تعزيز القدرة الفنية في دوائر الخدمة المدنية بحاجة إلى اهتمام خاص. وقد دعا رئيس الوزراء إلى إجراء

عمليات مراجعة لمكتبه وللوزارات التي تتحمل مسؤوليات تعاقدية كبيرة، وهو ما سيقوم به متعاقدون مستقلون يعملون من خلال مكتب المراجع العام.

٢١ - وسوف يعهد للمرة الأولى إلى شعب كوسوفو بالمسؤولية العملية عن إدارة انتخابات الجمعية في عام ٢٠٠٤. وقد أنشئت لجنة انتخابات مركزية متعددة الإثنيات لمباشرة الانتخابات. وشرعت أمانة اللجنة في عملية للتصديق على الكيانات السياسية وفقا للأحكام القانونية، التي تشتمل على قواعد تتعلق بالديمقراطية الداخلية للأحزاب وشرطا يتعلق بتقديم إقرارات مالية. وقد أظهرت الأحزاب السياسية الرئيسية على وجه العموم احتراما لتلك الأحكام، رغم أن تجديد اختيار الرئيس روغوفا في مؤتمر رابطة كوسوفو الديمقراطية قد تم عن طريق التزكية بدلا من التصويت الرسمي، رغم أن هذا مخالف للإطار الدستوري. ولم يقدم بعد التحالف من أجل العودة طلبا إلى اللجنة للحصول على تصديقها. وقد تم عن طريق الاتصالات البريدية الاضطلاع بعملية تكفل اشتمال انتخابات الجمعية لجميع الطوائف، ولا سيما المشردون داخليا. ولكن نظرا لأن سلطات الحكومة الصربية قد رفضت حتى الآن التفاوض والاتفاق بشأن مذكرة تفاهم يلزم إبرامها مع البعثة، فما زالت عملية الاتصالات البريدية بالمشردين داخليا في صربيا ذاتها معلقة. ويمكن أن يؤدي استمرار تأخير هذه العملية إلى حرمان ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ من المشردين الذين يحق لهم التصويت من حقوقهم.

٢٢ - ولم يحرز تقدم يذكر في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتنفيذ المعايير في أوساط وسائل الإعلام. فباستثناء عدد قليل، لم تبدأ وسائل الإعلام عموما في العمل بالمعايير الخاصة بالتسامح والكياسة والإنصاف الواردة في خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو. وفي حين أن الجهات الإذاعية الرئيسية تمتثل على وجه العموم لاشتراطات الكياسة الأساسية الواردة في مدونة السلوك الخاصة بالمجال الإذاعي، فلا توجد دلائل لها شأنها نسبيا على توخي التسامح أو الإنصاف فيما يتعلق بطوائف الأقليات. وقد تأخر تنفيذ معظم الإجراءات ذات الصلة الواردة في الخطة في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. فقد تعطلت بعض الأنشطة الهامة انتظارا لإجراء التقييمات الخاصة بتحليل الأخطاء التي وقعت فيما يتعلق بأداء وسائل الإعلام، ووضع تفاصيل المساعدة الإضافية وفقا لذلك. وقد أصدر مفوض وسائل الإعلام المؤقت تقريرا ينتقد فيه أداء وسائل الإعلام، وسوف يقوم بفرض غرامات على هيئة الإذاعة العامة، وهي راديو وتلفزيون كوسوفو، واثنتين من محطات التلفزيون الخاصة. ولم تعترف حتى الآن وسائل الإعلام، وبخاصة راديو وتلفزيون كوسوفو، بأن سلوكها ينم عن قصور بالغ في الالتزام بالقواعد المهنية أدى إلى تزايد العنف بدلا من

احتوائه. وقد ردت هيئة راديو وتلفزيون كوسوفو على ذلك بادعاءات تتعلق بالتعدي على حرية الصحافة.

٢٣ - وقد أصدر ممثلي الخاص في ٧ حزيران/يونيه قانونا يتعلق بالمساواة بين الجنسين في كوسوفو. ويتوخى هذا القانون إنشاء مكتب للمساواة بين الجنسين، يكلف بتنسيق الأنشطة مع المكتب الاستشاري التابع لمكتب رئيس الوزراء والمعني بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والمسائل الجنسانية، وتوفير ما يلزم من قدرات تكرس للتصدي داخل مكتب أمين المظالم للمسائل المتعلقة بالتمييز القائم على نوع الجنس. ويمثل إدراج منصب المسؤول البلدي عن الشؤون الجنسانية ضمن الميزانية الموحدة لكوسوفو خطوة إيجابية نحو إنشاء آلية لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في دوائر الحكم المحلي. بيد أن المسؤولين عن الشؤون الجنسانية في البلديات لم يتمكنوا من إدراج الشواغل الجنسانية ضمن جداول أعمال البلديات، كما أنهم لم يتفاعلوا مع صانعي القرارات والمجتمع المدني إلا بشكل محدود. واقتصرت أعمالهم على الأنشطة المدرجة على هامش السياسات والبرامج الرئيسية. وعلى الرغم من الطلب الرسمي الذي وجهه مكتب رئيس الوزراء إلى الأمناء الدائمين، لم يجر تعيين موظفين للشؤون الجنسانية إلا في أربع وزارات من بين الوزارات البالغ عددها عشر وزارات. وقد شكل الاجتماع الذي عقد في شهر حزيران/يونيه بشأن مكافحة الاتجار في البشر خطوة رئيسية نحو اعتماد استراتيجية اتفقت عليها البعثة مع المؤسسات المؤقتة في هذا المجال. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة عمل ترمي إلى تحسين التنسيق فيما بين جميع الجهات المعنية، مما يؤدي إلى زيادة شمول التدابير الوقائية المتخذة، وتعزيز فعالية التحقيقات والمحاكمات، وتوفير حماية أشد لضحايا الاتجار. وما زال العنف المترلي يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوق الإنسان الخاصة بها، دون النهوض بالتنمية المحلية.

رابعا - سيادة القانون

٢٤ - أحرز تقدم كبير تجاه تقديم المسؤولين عن أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس إلى العدالة. وتلقت البعثة ٧٣ محققا من أصل ١٠٠ من محققي الشرطة الدوليين الإضافيين المطلوبين من الدول الأعضاء، ويتوقع وصول المزيد منهم خلال فترة قصيرة. ويعكف المدَّعون الدوليون حاليا على معالجة ٥٢ حالة تتعلق بجرائم خطيرة. وتشمل هذه الحالات تحقيقات قضائية في ٢٠ حالة وفاة ذات صلة بأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. وأقيمت عدة دعاوى ضد منظمي أحداث العنف، بما في ذلك العنف المتبادل في ما بين الطوائف العرقية. ويجري التحقيق الآن في حالات الحرائق المتعمدة، علاوة على أحداث

العنف المرتكبة ضد قوات الشرطة وقوة كوسوفو، حيث توجد في مرحلة التحقيق القضائي ١٧ حالة منها تتعلق بـ ٣٤ متهما، منهم ١٨ شخصا قيد الاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت خمس لوائح اتهام.

٢٥ - وتعالج المحاكم المحلية أكثر من ٢٦٠ حالة ذات صلة بأحداث العنف، تشمل حوادث سرقة وحرائق متعمدة وتهجم على المسؤولين وجنح. وعلاوة على ذلك، أدانت المحاكم المحلية ٨٠ فردا في قضايا جنح، وأصدرت أحكاما تتراوح بين التوبيخ القضائي والغرامات التي تصل إلى ٢٠٠ يورو، وبين أحكام بالسجن لفترات تتراوح بين شهرين وستة أشهر. وستقدم طعون في الحالات التي يشتبه في أن يكون التحامل قد أثر على نتائجها بصورة سلبية. وكشف استعراض أولي لملفات القضايا عن أنها تعالج بطريقة سليمة، بالرغم من الضغوط المحلية التي يواجهها القضاة والمدعون المحليون. وقد فشل القادة المحليون وممثلو المجتمع المدني في كوسوفو، بشكل عام، في دعم إجراءات البعثة المتعلقة بتعزيز سيادة القانون. فبينما أصدرت بعض البلديات بيانات عامة تدين أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، فإن بعضها الآخر لم يتخذ أي إجراء للمساعدة في الكشف عن هوية مرتكبيها، واكتفى بالقول بأنه ليس مسؤولا عن الأمن.

٢٦ - وحُددت أسماء زهاء ١٠٠ من أفراد دائرة شرطة كوسوفو باعتبار أنه وردت بحقهم مزاعم تتعلق بإساءة السلوك أثناء أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، ويجري بحث الحقائق والظروف المحيطة بهذه المزاعم عن كثب. غير أن السلوك المهني العام لأفراد دائرة الشرطة خلال أحداث العنف يعتبر مؤشرا جيدا على ارتقاء الأداء المهني للدائرة. وقد عاد أفراد الدائرة من الصرب لمباشرة عملهم، كما استؤنف تسيير الدوريات المختلطة التي تجمع الألبان والصرب في كوسوفو. وتعتبر مسارعة أفراد دائرة الشرطة الألبان إلى اعتقال اثنين من مواطني كوسوفو الألبانيين بعد سويعات من مقتل صربي من كوسوفو يبلغ من العمر ١٧ سنة، في ٥ حزيران/يونيه، في غراتسانيتسا (إقليم برشتينا)، علامة مشجعة أخرى.

٢٧ - بيد أن جهود البعثة الرامية على إقامة نظام عدالة متعدد الأعراق، تتاح إمكانية الاستفادة منه لجميع المجتمعات المحلية، أصيبت بنكسة خطيرة جراء أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. وتعمل المكاتب الثلاثة المعنية بالاتصالات بين المحاكم والبعثة في مناطق برشتينا وغنيلان وبيتش بإمكانيات محدودة للغاية، بسبب المسائل المتعلقة بأمن الموظفين، وبسبب عدم توافر إمكانية اللجوء إلى المحاكم المحلية في كوسوفو أمام طوائف الأقليات. ورفض اثنان من المدعين الذين عينوا حديثا من صرب كوسوفو تقلد مناصبهم في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كما ترك مدع واحد واثنان من القضاة من صرب كوسوفو الإقليم

منذ وقوع أحداث العنف. ويوجد ١٦ قاضيا وثلاثة مدعين من صرب كوسوفو بصفة عامة، وذلك من مجموع ٣١٠ قضاة و ٨٥ مدعيا. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الهياكل القضائية الموازية، التي توقفت عن العمل أو كادت قبل آذار/مارس، قد استأنفت عملها في ليبوسافيتس (منطقة ميتروفيتشا) وميتروفيتشسا وليبليان (منطقة برشتينا).

٢٨ - وأعيد تقييم تطور دائرة شرطة كوسوفو عقب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، مع التركيز على جدول انتقال قيادة المراكز من شرطة البعثة إلى الدائرة، ورفع العدد النهائي المستهدف لوحدات الشرطة الخاصة التابعة لها من ٣ إلى ٥ وحدات، وتم شراء معدات مكافحة الشغب الأساسية لجميع مراكز الشرطة؛ وكذلك توفير التدريب على مكافحة الشغب لجميع أفراد الدائرة. وقد نقحت شرطة البعثة تفاصيل الخطة التي وضعتها لنقل إدارة مراكز الشرطة إلى دائرة شرطة كوسوفو، بغية كفالة انتقال المراكز التي يتسم أداؤها بالجودة لتصبح تحت سيطرة الدائرة في وقت أبكر من انتقال المراكز التي تشهد مشاكل ملموسة. وبالرغم من ذلك، لا تزال الخطة تتضمن تصورا لانتقال جميع المراكز والمقرات الإقليمية لتصبح تحت سيطرة دائرة شرطة كوسوفو بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٦، بدون المساس بالسلطة التنفيذية العامة لممثلي الخاص.

٢٩ - ولا يزال تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد المتعلقة بكوسوفو، التي أعلن عنها في آذار/ مارس ٢٠٠٤، على مستوى جميع المؤسسات المؤقتة، في مراحله الأولى. وتقدم الاستراتيجية مخططا لنهج شامل يعالج المشكلة في إطار المؤسسات المؤقتة، وتشمل تدابير لرفع درجة الوعي العام، وتعزيز وإصلاح الجهاز التشريعي، وإنشاء وحدة عامة مستقلة لمكافحة الفساد. وأنشأت حكومة كوسوفو فريقا لمكافحة الفساد مشتركا بين الوزارات كي يدفع هذه العملية قدما. وبالرغم من أن بعض الوزارات وضعت بعض الضوابط المالية والإدارية الداخلية وأقامت آليات مراجعة الحسابات، إلا أن إساءة استخدام الضوابط الداخلية وآليات الشراء لا تزال مستشرية في بعض الوزارات.

٣٠ - وتواصل تحسن مستوى التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بالشرطة والعدالة. ففي عملية نُسقت بحرص مع شرطة البعثة، ألقت عناصر الشرطة الألبانية في تيرانا القبض على أحد المشتبهين الرئيسيين في كل من حادثة تفجير حافلة نيس السريعة، في شباط/فبراير ٢٠٠١، التي قتل فيها ١١ من صرب كوسوفو وجرح فيها زهاء ٤٠ شخصا، وحادثة مقتل اثنين من أفراد شرطة بودويفو (منطقة برشتينا)، في آذار/مارس ٢٠٠٤، التي يجري بشأنها تحقيق قضائي مع تسعة مشتبهين آخرين.

خامسا – حرية الحركة

٣١ – برغم التحسنات التي طرأت مؤخرا إلا أن حرية حركة أفراد الطوائف التي لا تنتمي إلى الأغلبية تدهورت بشكل كبير مقارنة مع الحالة في الفترة التي سبقت أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. ولا يزال العديد من أفراد الطوائف العرقية، وعلى وجه الخصوص صرب كوسوفو، يرفضون التنقل بدون صحبة من الشرطة أو قوة كوسوفو. ويؤثر الانعزال المتزايد لهذه الجماعات بشكل سلبي على قدرة حصول أعضائها على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية. وبعد مشاركة مكثفة من البعثة وقوة كوسوفو والمؤسسات المؤقتة، شرعت خطوط حافلات موظفي الخدمة المدنية، وقطارات ''حرية الحركة'' التابعة للبعثة، وشبكات خدمات الحافلات الإنسانية، في العودة تدريجيا إلى العمل بصورة طبيعية، بعد فترات علقت فيها أعمالها لأسباب أمنية وتشغيلية.

سادسا – عمليات العودة المستدامة وحقوق الجماعات

٣٢ – ظل عدم وجود هياكل فعالة على المستوى المركزي لمعالجة شواغل الطوائف يعوق جهود المؤسسات المؤقتة الرامية إلى السير بهذه المسائل إلى الأمام. وظلت البعثة تعمل بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء من أجل دعم عملية تعزيز المكتب الاستشاري التابع له المعني بالطوائف، وتحسين التنسيق بصورة أوثق بين الجهود المتصلة بهذه الطوائف والجهود المبذولة، في مجال العودة، وذلك من خلال مكتب التنسيق المشترك بين الوزارات المعني بعمليات العودة.

٣٣ – وكان تأثير أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس على عمليات العودة عميقا. إذ تعرضت الثقة المحدودة أصلا بين الطوائف إلى هزات عنيفة، وتفاقمت الشواغل الأمنية في داخل الطوائف العرقية نفسها. وعلى المستوى العملي، عطل العنف جهود العودة المنظمة لفترة ثلاثة أشهر على الأقل، فلم تبدأ إجراءات العمل الذي كان من المقرر الشروع فيه في آذار/مارس إلا في حزيران/يونيه. وأدى هذا فعليا إلى تقصير فترة موسم العودة، وحد بشكل كبير من إمكانية حدوث عمليات عودة ''لاحقة''. وتبدت النتائج المدمرة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس بشكل خاص في المناطق الحضرية، التي شكلت بؤرة تركيز عمليات العودة لهذا العام.

٣٤ – وبينما لا يزال زهاء ٤٠٠ ٢ شخص يندرجون ضمن المشردين داخليا نتيجة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، بدأ بعض الذين تشردوا في البداية بالعودة إلى ديارهم، أو إلى مواقع مجاورة انتظارا لاكتمال إعادة بناء ديارهم. ويشمل هؤلاء ٣٥ أسرة

عادت إلى فيتينا (غنيلان) و ٧ أسر عادت إلى بيلو بولييه (بيتش)، و ١٤ أسرة عادت إلى شققها و ٢٤ أسرة عادت لتقيم في حاويات مجاورة لبنايات شققها المدمرة في اوبيليتش (برشتينا). و لم يعد إلى داره أي فرد من صرب كوسوفو الذين تشردوا من بلدة بريزرين، التي شهدت بعضا من أسوأ عمليات الدمار الوحشي الذي لحق بمنازل صرب كوسوفو وأماكن عبادتهم، بينما واصلت أغلبيتهم الإقامة المؤقتة في معسكر قوة كوسوفو. وظلت بعض الشقق التي أُعيد بناؤها، في بناية كان يسكنها في السابق بعض صرب كوسوفو في وسط برشتينا، خالية بسبب استمرار المخاوف الأمنية التي تساور المشردين داخليا. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز عودة صرب كوسوفو المشردين داخليا من سفينياري (ميتروفيتشا) حيث وُضعت ٥٠ حاوية سكنية في القرية، في انتظار اكتمال عمليات إعادة البناء.

٣٥ - وبمساعدة من البعثة ومن الوكالة الأوروبية للتعمير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عالجت المؤسسات المؤقتة بشكل جزئي جوانب القصور الهيكلية التي كانت تعوق جهود إعادة البناء وتؤثر على أداء اللجنة الحكومية المعنية بالتعمير لوظيفتها. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أصدرت اللجنة كتيبا يتعلق بإعادة بناء الوحدات السكنية، يوضح المبادئ الأساسية لسياسات المؤسسات المؤقتة المتعلقة ببرنامج إعادة البناء، ويوفر إرشادا تشتد الحاجة إليه بشأن مسائل حيوية (كإشراك المستفيدين في العملية مثلا). وسيتطلب الأمر جهودا كبيرة من أجل كفالة التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في الكتيب بواسطة البلديات.

٣٦ - وبدأت الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة الأقليات في برنامج إعادة البناء تؤتي أكلها، لكن تبقى بعض من جوانب القصور. وتجري الآن استشارة أصحاب الممتلكات المشردين، ويُطلب إليهم التوقيع على اتفاقات تنص على إعادة بناء ديارهم المدمرة؛ حيث جرى التوقيع على أكثر من ٣٠٠ اتفاق من هذا النوع. غير أن هذه العملية ما زالت قاصرة عن توفير مزيد من المعلومات لمالكي المنازل مع تقدم سير العمل، وعن الاستجابة لشواغل طوائف الأقليات فيما يتعلق بجهود إعادة البناء. وفي حزيران/يونيه، عالجت المؤسسات المؤقتة أيضا أحد الشواغل الرئيسية للأسر المشردة داخليا، من خلال الالتزام بتخصيص مبلغ ٢ ٠٠٠ يورو لكل أسرة دُمر منزلها، بغية تغطية تكاليف تعويض الأثاثات والمعدات المنزلية. وتعكف الآن اللجنة المعنية بالتعمير على تنفيذ عملية تقييم تتعلق بالمباني القانونية (كالحظائر والورش ومخازن التبن)، كما ستنظر في ما إذا كانت تلك الهياكل ستُدرج في جهود إعادة البناء الجارية في هذه المرحلة. وقد أكدت البعثة أكثر من مرة، وكذلك فريق الاتصال والاتحاد الأوروبي، على أنه يتعين إدراج هذه المباني الثانوية في هذه المرحلة من البرنامج، نظرا إلى أن هذه الهياكل كثيرا ما تكون ضرورية لكسب عيش أصحاب المنازل.

٣٧ - وقد خصصت المؤسسات المؤقتة، بشكل ابتدائي، في آذار/مارس، مبلغ ٥ ملايين يورو لجهود إعادة البناء، منها مليونا يورو لتمويل عمليات العودة، وهو تمويل يحتاج إلى الاستكمال. وقد خصصت هذه الأموال بالكامل الآن لمشاريع إعادة البناء. وفي تموز/يوليه، اعتمدت المؤسسات المؤقتة لحكومة كوسوفو مبلغا إضافيا قدره ٧,٩ ملايين يورو لإعادة البناء، وهو ما يشمل مبلغ ٣,٧ ملايين يورو توصلت عملية التقييم التابعة لمجلس أوروبا إلى أنه سيكون ضروريا هذا العام لأعمال تتصل بالمواقع ذات الأهمية الثقافية وأماكن العبادة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تخصيص مبلغ ١,٥ مليون يورو من صندوق الطوارئ التابع لمثلي الخاص، في إطار الميزانية الموحدة لكوسوفو، بغية تقديم المساعدة ''الابتدائية'' للأسر العائدة والمساهمة في الجهود المتعلقة بالمواقع ذات الأهمية الثقافية وأماكن العبادة. وينبغي أن تكون هذه المخصصات الإضافية كافية لأن يستمر برنامج إعادة البناء بشكل فعال في الأشهر القادمة، بالرغم من أنه يرجح أن تظهر حاجة للمزيد من التمويل في أعقاب استعراض منتصف السنة الذي يجري في إطار ميزانية كوسوفو. وقد أجرت اليونيسكو والمجلس الأوروبي معا عمليات تقييم للدمار الذي لحق بالمواقع ذات الأهمية الثقافية وأماكن العبادة أثناء أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. ويتضمن تقرير المجلس الأوروبي تقديرا للأضرار في الوقت الراهن يبلغ ٠٠٠ ٠٧٨ ١٠ يورو، مع ملاحظة أن الأضرار لم تُقيم بالكامل في بعض المواقع بعد. وتوصل تقرير المجلس الأوروبي على وجه الخصوص إلى أن هناك حاجة لمبلغ ٩٠٠ ٦٨٨ ٣ يورو من أجل التدخل المباشر لحماية المواقع التي لحقت بها أضرار، والشروع في بذل الجهود ذات الأولوية المتعلقة باثنين من الأديرة في بريزرين وصربسكا (منطقة ميتروفيتشا).

٣٨ - وتحسن بشكل عام معدل الامتثال في البلديات لمبدأ الاقتسام العادل للتمويل فيما بين الطوائف، نتيجة لقرار مشترك بين البعثة ووزارة المالية والاقتصاد، يقضي بعدم صرف أموال عام ٢٠٠٣ في حالة عدم الامتثال. وقام عشر من البلديات البالغ عددها إحدى عشرة بلدية، كانت قد شهدت تقصيرا في اقتسام التمويل العادل في عام ٢٠٠٣ بتخصيص أموال لمعالجة جوانب التقصير هذه بشكل رسمي. غير أن التأخر في صرف الأموال للطوائف أصبح أكثر انتشارا في عدد من البلديات عقب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. ومن أجل معالجة هذه المسألة، تعمل البعثة مع وزارة المالية والاقتصاد، من أجل كفالة منح سلطة التوقيع لرؤساء مكاتب شؤون الطوائف في البلديات، حسب مقتضى القانون.

٣٩ - وأثرت أحداث آذار/مارس بشكل جدي على حضور صرب كوسوفو لجلسات المجالس البلدية والاجتماعات الإلزامية للجان البلديات في معظم الأماكن خلال الفترة التي

يغطيها التقرير، بالرغم من أن نهاية الفترة المذكورة شهدت مشاركة من جانبهم في بعض المجالس البلدية. وتراجع أداء اللجان البلدية الإلزامية لوظائفها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث عُقدت جلسات منتظمة في ٨ من أصل ٢٧ بلدية، مقابل ١١ جلسة للفترة التي يغطيها التقرير السابق، بينما واصل صرب كوسوفو مقاطعة أعمال اللجان في ٧ بلديات. وتواصل انتهاك بعض سلطات البلديات للإجراءات. ونتيجة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، ظلت لجان الوساطة تعمل في ثلاث بلديات فقط خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مقارنة بخمس بلديات في ربع السنة السابق. واستمرت لجان الطوائف، التي ظلت عاملة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تواجه العراقيل من قبل السلطات البلدية التي فشلت في تنفيذ توصيات هذه اللجان. واستأنف معظم مكاتب شؤون الطوائف في البلديات أنشطته من المواقع التي كان يشغلها قبل آذار/مارس، مع وجود استثناءين ملحوظين هما مكتبا كوسوفو بوليي وأوبليتس (منطقة برشتينا)، اللذان يعملان من مواقع أخرى فيها غالبية صربية.

٤٠ - واضطرت طوائف الأقليات للسفر مسافات بعيدة من أجل الحصول على الخدمات الصحية الأولية، بسبب الدمار الذي لحق، في آذار/مارس، بالمرافق الصحية التي كانت تقدم الخدمات للمرضى من هذه الطوائف في كوسوفو بوليي (منطقة برشتينا)، وهي عملية ثبت أنه تكتنفها المشاكل بشكل خاص نظرا إلى محدودية حرية الحركة والمخاطر الأمنية التي يواجهها أعضاء هذه الطوائف. وتنحصر الرعاية التي توفرها أطراف ثالثة لصرب كوسوفو بشكل كبير في الجزء الشمالي من منطقة متروفيتشا. ويواجه صرب كوسوفو أيضا معوقات إضافية فيما يتعلق بحصولهم على خدمات التعليم، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى فرض مزيد من القيود على حرية حركتهم. فطلاب صرب كوسوفو إما أن يلتحقوا بالجامعات في صربيا نفسها أو بجامعة ميتروفيتشا. ولا توجد في كوسوفو غير ثلاث مدارس ''مختلطة'' صربية/ألبانية، وهي تعتبر مختلطة فقط لأن الطلاب يتشاركون فيها الأماكن؛ فهم يتلقون الدراسة في مواقع منفصلة، كل مجموعة بلغتها. ولا تدرَّس اللغة الألبانية للأطفال الناطقين بالصربية كما لا تدرَّس اللغة الصربية للتلاميذ الناطقين بالألبانية.

٤١ - وتبقى الحالة العامة فيما يتعلق بتوظيف أفراد الأقليات على مستوى البلديات، واستخدام اللغات الرسمية في لافتات الشوارع وداخل المناطق البلدية في كوسوفو، غير مرضية بشكل عام. وتعتبر نسبة تمثيل الأقليات في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه، بشكل عام، في فترات التقارير السابقة. واستنادا إلى البيانات التي جُمعت في نهاية حزيران/يونيه، تشكل نسبة ألبان كوسوفو من مجموع موظفي البلديات جميعها، بما في ذلك الإدارات البلدية، والخدمات الصحية والتعليمية، ٨٦,٦ في المائة (كانت ٨٤,٧ في المائة في السابق)،

بينما تشكل نسبة صرب كوسوفو ١٠,٤ في المائة (كانت ١٢ في المائة في السابق)، ونسبة الأقليات غير الصربية ٣ في المائة (كانت ٣,٣ في المائة في السابق). ولم يحرز تقدم يذكر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فيما يتعلق بلغة اللافتات العامة المستخدمة في البنايات والشوارع، فهذه اللافتات كثيرا ما تظهر بلغة الأغلبية فقط في المناطق المختلطة الأعراق.

سابعا – الاقتصاد

٤٢ – ما زال اقتصاد كوسوفو بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولا زالت عملية النمو تدفعها بشكل رئيسي المساعدة الأجنبية، وتحويلات المغتربين من الخارج، والنفقات العامة. ولا يزال عجز الميزان التجاري لكوسوفو كبيرا. ويستمر عدد المتعطلين الذين يبحثون عن العمل في الارتفاع، بينما تشير الاتجاهات الديمغرافية شواغل رئيسية مع ارتفاع عدد مَن يدخلون سوق العمل من صغار السن من الأشخاص القادرين على العمل.

٤٣ – وفي سبيل التصدي لهذا الاتجاه الضار، تقدمت المؤسسات المؤقتة، بمساعدة من البعثة، تجاه إقامة إطار قانوني لاقتصاد سوق مستدام وتنافسي. بيد أنه يبقى الكثير الذي يجب عمله كي تتقدم كوسوفو أكثر تجاه المعايير الأوروبية. وأُحرز تقدم ملحوظ في إعداد مشروعات قوانين أساسية واعتمادها في مؤسسات التمويل الدولية، وقطاعات الطاقة وضريبة الدخل، لكن المؤسسات المؤقتة لا تزال تفتقر لعمليات التقييم وقدرات التنفيذ في هذه المجالات.

٤٤ – وبينما ظلت خصخصة مؤسسات كوسوفو التعاونية إحدى المسائل السياسية الأكثر إلحاحا، إلا أن الإعلان عن استمرار تقديم العطاءات المتعلقة بخصخصة مجموعة ثالثة من هذه المؤسسات التعاونية، بعد الاتفاق على إدخال تعديلات على السياسات التشغيلية لوكالة كوسوفو الاستئمانية، شكل خطوة كبيرة على طريق هذه العملية الهامة. وشكلت إعادة بدء عملية الخصخصة دليلا ملموسا لمجتمع الأعمال التجارية وسكان كوسوفو بشكل عام، على أن كوسوفو تتقدم إلى الأمام من حيث التنمية الاقتصادية. غير أن المؤسسات المؤقتة تواصل تسييس مسائل اقتصادية تقنية أخرى. فعلى سبيل المثال، نددت المؤسسات المؤقتة باقتراح إدخال رمز برقي مصرفي في كوسوفو، الشيء الذي سيكفل تحويل الأموال بين هيئة المصارف والمدفوعات في كوسوفو والمصارف التجارية الخارجية، بصورة تتسم بالشفافية والسلامة، وذلك بسبب أن الرمز الذي تم تحديده كان يستخدم في صربيا والجبل الأسود.

٤٥ – وقد حسنت الهياكل الإدارية التي تعالج الشؤون الاقتصادية في المؤسسات المؤقتة والقطاع غير الحكومي طرائق عملها، لكن الأداء العام لم يزل غير مرض بعد. وأدت

المساعدات المقدمة من مختلف الوكالات المانحة الدولية إلى الوزارات، كوزارتي التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد مثلا، إلى تحسن الجوانب التقنية للأداء. غير أن هذه الوزارات ما زالت تفتقر إلى القدرات اللازمة لقطاعات هامة، بينما بقيت مستويات المرتبات التي يتلقاها موظفو الخدمة المدنية متدنية بشكل يثير القلق، مما يزيد المصاعب التي تواجهها المؤسسات المؤقتة فيما يتعلق باجتذاب الموظفين المؤهلين.

٤٦ - وتواصل أداء الميزانية أيضا بصورة غير مرضية. إذ لا يوجد إطار متوسط الأجل للنفقات، أو خطة للاستثمار العام، ولا خطط للإنفاق على المستوى القطاعي، بينما يتواصل عدم الاتفاق بين المؤسسات المؤقتة والبعثة فيما يتعلق بتخصيص فوائض الميزانية. فبينما تدعو المؤسسات المؤقتة إلى الإنفاق على بنود النفقات المتكررة، كزيادة مرتبات العاملين في الخدمة المدنية، ومدفوعات المعاشات التقاعدية، والتحويلات إلى البلديات، على سبيل المثال، ترى البعثة أن الإنفاق مطلوب لسد الاحتياجات الاستثمارية. ومع اقتراب موعد الانتخابات، في تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت أولويات الميزانية الجارية للمؤسسات المؤقتة تستجيب للدواعي السياسية بدلا عن الاعتبارات الاقتصادية.

٤٧ - وتشارك منظمات المجتمع المدني في سياسات التنمية الاقتصادية من خلال منظمات الأعمال التجارية، والغرفة التجارية، ومعاهد البحوث. غير أن هذه المنظمات تفتقر إلى القدرات اللازمة لتقديم المشورة السليمة المتعلقة بالسياسات إلى المؤسسات المؤقتة، وتنحو إلى إضفاء السمة السياسية على المناقشات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية الجارية. ولا يزال ينقص كوسوفو وجود قطاع غير حكومي اقتصادي نشط ويتمتع بالاستقلال الذاتي، ويتميز بالقدرة والرغبة في تقديم التعليقات والمشورة المستقلة ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية.

ثامنا - حقوق الملكية

٤٨ - تعتبر حماية حقوق الملكية مسألة أساسية لتيسير عمليات العودة وتحقيق التنمية الاقتصادية لكوسوفو في آن واحد. غير أن التقدم المحرز فيما يتصل بمعايير الملكية المحددة في خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو لم يكن كافيا. ولم ينجز سوى إجراء واحد يتعلق بمعايير الملكية المطلوب إكمالها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهو إجراء يدعو إلى انعقاد فريق من أصحاب المصلحة يعنى بشؤون التسويات غير الرسمية، بينما لم تبدأ أية أنشطة جديدة. والأدعى للانتباه هو عدم تنفيذ مسألة تكوين فريق خبراء معني بالملكية، بالرغم من أن المعوق الأساسي الذي تواجهه حماية حقوق الملكية بصورة فعالة يتمثل في عدم وجود نهج استراتيجي منسق يستند إلى سيادة القانون.

٤٩ - وظلت مسألة حماية حقوق الملكية من خلال المحاكم والهيئات الإدارية، بصفة عامة، تواجه مشاكل بسبب مسائل معينة كإمكانية اللجوء إلى هذه الهيئات، وتراكم الحالات المتأخرة، والإنفاذ غير المنهجي أو الضعيف لإطار العمل القانوني. ولا يزال شغل واستخدام الممتلكات بصورة غير قانونية، علاوة على الإتلاف الجنائي للممتلكات، واسع الانتشار وغير مدان على المستوى العام؛ كما لا تطبق الجزاءات بصورة منهجية أو فعالة. وفيما يتصل بالممتلكات السكنية ظلت المحاكم ومديرية الإسكان والممتلكات عاجزة عن العمل كأدوات انتصاف فعالة. ويعود السبب في ذلك بشكل جزئي إلى أن المديرية لم تتلق بعد مبالغ الدعم التي تحتاج إليها من المانحين، البالغ قدرها ٢,٣ مليون يورو، من أجل مواصلة العمليات حتى نهاية عام ٢٠٠٥. ونجحت اللجنة المعنية بمطالبات الإسكان والممتلكات، حتى تاريخه، في الفصل في نسبة ٥٥ في المائة من المطالبات التي تلقتها. وواصلت مديرية الإسكان والممتلكات إدارة الممتلكات التي لم يشغلها أصحابها بعد.

٥٠ - واستمر تعطيل الأعمال الجارية التي تعكف عليها وزارة الثقافة والشباب والرياضة، فيما يتعلق بمجموعة من الآثار الصربية العريقة، بسبب عدم إمكانية وصول الموظفين من ألبان كوسوفو إلى مواقعها. وكاد العمل يكتمل على تصنيف بعض مواقع الآثار الأخرى. وأسهم عدم وجود أعداد مناسبة من صرب كوسوفو ضمن موظفي إدارة الثقافة ومعاهد حماية الآثار، في حدوث هذا التأخير. وبالرغم من انضمام اثنين من صرب كوسوفو إلى شعبة التراث الثقافي التابعة للوزارة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أنه لا يوجد حتى الآن موظفون من صرب كوسوفو في معاهد حماية الآثار والمؤسسات الثقافية الأخرى. وبقي مشروع قانون يتعلق بالتراث الثقافي في مرحلة الاستشارة، بينما انسحب الخبراء من صرب كوسوفو، الذين رشحهم تحالف صرب كوسوفو من أجل العودة، من المشاركة في إعداد مشروع القانون، عقب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس.

تاسعا - الحوار

٥١ - عطلت أعمال العنف التي اندلعت في منتصف آذار/مارس وما تلاها من تداعيات استئناف حوار الأفرقة العاملة، الذي بدأ بطريقة بناءة في أوائل ذلك الشهر. ومنذ أيار/مايو، أعرب رئيس وزراء كوسوفو عن تفضيله لاستئناف الحوار المباشر بين برشتينا وبلغراد. غير أن السلطات في بلغراد أوضحت للبعثة عدم إمكانية قيام مناقشات أو استئناف الحوار المباشر إلى حين الفراغ من الانتخابات الرئاسية الصربية، التي عُقدت جولتها الثانية في ٢٧ حزيران/يونيه. ومنذ ذلك الحين لم ترد بلغراد على استفسارات البعثة المتعلقة بمدى استعدادها لاستئناف اجتماعات وحوار الأفرقة العاملة.

٥٢ - وتواصل الحوار والتعاون على المستوى الإقليمي، في مجالات مختارة، أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك من خلال الاتصالات الوزارية بين المؤسسات المؤقتة والسلطات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا. وضم اجتماع لميثاق الاستقرار انعقد في سلوفينيا، وفدا مشتركا بين البعثة والمؤسسات المؤقتة قدم تقريرا مرحليا عن مشاركة كوسوفو في أنشطة ميثاق الاستقرار. وبدأت سلوفاكيا الاعتراف بوثيقة السفر التي تصدرها البعثة، كما قررت بلغاريا أيضا الاعتراف بهذه الوثيقة.

عاشرا - فيلق حماية كوسوفو

٥٣ - رغم إحراز فيلق حماية كوسوفو تقدما في تحقيق الأهداف المبينة في خطة تنفيذ معايير كوسوفو، لا يزال ثمة قلق إزاء ما تواجهه هذه القوة من عوائق في تنفيذ المهمة الموكلة إليها والمتمثلة في حماية المدنيين في حالات الطوارئ. ولا تزال الغالبية الواسعة لأفراد فيلق حماية كوسوفو تفتقر إلى التدريب على المهارات المتعلقة بحماية المدنيين في حالات الطوارئ، كما تعوزها المعدات والهياكل الأساسية الكافية. وتعاني عناصر عديدة من فيلق الحماية من رداءة هياكل القيادة والسيطرة. وقد واجه مكتب منسق الفيلق عوائق في تلبية الطلبات التشغيلية نتيجة عدم كفاية الموظفين والتراجع الكبير الذي طرأ على مشاركة قوة كوسوفو في فيلق الحماية.

٥٤ - بيد أن الفيلق أحرز تقدما في تجنيد أفراد من الأقليات. فالأقليات تشكل حاليا ٥ في المائة من فيلق الحماية، أو ١٤٩ فردا (من بينهم ٣٨ صربيا). وقد وضع الفيلق خطة لتجنيد أفراد من الأقليات بما يساعد على تحقيق الرقم المستهدف من أفراد الأقليات، ونسبته ١٠ في المائة. ويواصل الفيلق أيضا عملية ترشيد وجوده على الأرض وفقا لخطة لترشيد الهياكل الأساسية عن طريق إخلاء مرافق معينة. وأحرزت الجهود الرامية إلى كفالة تولي جهات مستقلة مراجعة حسابات التمويل بعض التقدم هي الأخرى، وقد تسنى للفيلق استنباط نظام للإبلاغ والمحاسبة يتعلق بالهبات. وغداة أعمال الشغب التي وقعت في شهر آذار/مارس، قام الفيلق بتنظيف المنازل المتضررة في المناطق التي يسكنها الصرب استعدادا لتعميرها، وهو يقوم حاليا بإعادة بناء خط رئيسي لأنابيب المياه في منطقة يقطنها العائدون من إحدى الأقليات. ويواصل الفيلق أيضا الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام عن طريق عاملين معتمدين في هذا الميدان، وهو منخرط في أنشطة إنسانية وعاكف على وضع خطط لعمليات الطوارئ في جميع مناطق الحماية في كوسوفو والوحدات المركزية المستقلة.

٥٥ - وأبدى فيلق حماية كوسوفو التزاما كبيرا تجاه النظام الحالي لإجراءات التأديب، وذلك بتعاونه وتنسيقه المنتظم مع البعثة ومع مفتشي قوة كوسوفو. فمنذ نيسان/أبريل

٢٠٠٤، تم الانتهاء من معالجة عدد كبير من حالات التأديب المعلقة، ويجري عموما منذ ذلك الحين معالجة حالات التأديب بإنصاف وكفاءة. وقد تم أيضا اعتماد تنقيحات طفيفة على إجراءات استعراض نظام التأديب الذي يعتمده الفيلق. إذ لا يزال أربعة من أفراد الفيلق الذين أُوقفوا في شباط/فبراير بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد ألبان كوسوفو قيد الاحتجاز. وقد تم في ٢٤ أيار/مايو توقيف فردين آخرين، أحدهما عضو في الفيلق، في سياق هذه القضية، وثمة تحقيق قضائي جار حاليا بهذا الشأن. وقد عاد اثنا عشر فردا من الفيلق إلى مقر عملهم في أواخر عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت عضويتهم قد عُلقت في أواخر عام ٢٠٠٣ للاشتباه بضلوعهم في تفجير خط سكة حديد في زفيتسان (منطقة ميتروفيتشا) في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ولم يتوصل تحقيق أجرته شرطة البعثة إلى دليل على ضلوعهم في أي نشاط إجرامي في هذا الصدد.

حادي عشر – ملاحظات

٥٦ - في أعقاب تفشي العنف الذي اجتاح كوسوفو في آذار/مارس، أحرزت المؤسسات المؤقتة بعض التقدم في الميادين ذات الأولوية المتمثلة في تنفيذ المعايير، وإعادة بناء العقارات المتضررة أو المهدمة خلال أعمال العنف ومبادرات المصالحة بين الطوائف العرقية، وإصلاح الحكم المحلي. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإصلاح الأضرار المالية والنفسية الناجمة عن أعمال العنف. ويتعين على زعماء كوسوفو السياسيين وممثلي المؤسسات المؤقتة فيها، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني وشعب كوسوفو، أن يبدوا التزاما جماعيا صادقا وملموسا إزاء إيجاد مجتمع تتعايش فيه الطوائف جميعا بسلام وتُصان وتُضمن فيه حقوق أفراد طوائف كوسوفو كافة. ويشكل توقيع زعماء ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في ١٤ تموز/يوليه على إعلان مشترك يتعهدون فيه جماعيا القيام في القريب العاجل بإكمال تعمير المنازل المتضررة من جراء أعمال العنف وإعطاء زخم جديد لعمليات عودة المشردين داخليا، تطورا ينطوي على أهمية كبيرة وخطوة في الاتجاه الصحيح تبعث على التفاؤل. وينبغي إتباع هذا الإعلان بإجراءات ملموسة وملائمة التوقيت.

٥٧ - والواقع أن تخصيص أموال لإصلاح أو تعمير المنازل والهياكل الأساسية العامة ومواقع التراث الثقافي التي تضررت أو تهدمت خلال أعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس إنما يشكل خطوة تبعث على الترحيب. بيد أنه لا يزال ثمة ما يقرب من ٢ ٤٠٠ شخص مشرد رغم ما أحرزته المؤسسات المؤقتة من تقدم جدير بالتنويه في هذا المجال. وإني أحث المسؤولين على زيادة وتسريع جهودهم بغية كفالة الاستفادة في الوقت المناسب بصورة كاملة ومنصفة من أموال التعمير التي تم التبرع بها. وبوجه خاص، فإني أحث

المسؤولين على كفالة تعمير المدارس بالكامل بحلول ١ أيلول/سبتمبر وتعمير جميع المنازل المتضررة والمهدمة في أسرع وقت ممكن، وعلى أية حال قبل حلول فصل الشتاء. أما المبادرات التي يقوم بها قادة كوسوفو السياسيون في رعاية المصالحة بين الطوائف في أعقاب الأحداث التي وقعت في آذار/مارس فهي جديرة بالترحيب، لكنها يجب أن تترجم إلى حملة واسعة ومستديمة من التواصل مع السكان. ويتعين على قادة طائفة الغالبية الألبانية في كوسوفو التواصل مع أفراد الطوائف الأخرى من غير الأغلبية ممن استُهدفوا عن عمد خلال أعمال العنف.

٥٨ - لقد أدى استمرار افتقار أقليات كوسوفو إلى حرية الحركة، وهشاشة أوضاعها الأمنية وعدم وصولها إلى الخدمات العامة إلى عودة أعداد ضئيلة جدا ممن فروا خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس، وما زال هذا الوضع يدعو إلى القلق العميق. ولا بد من تحسين الأوضاع الأمنية وحرية الحركة لكفالة استمرار عمليات العودة بصورة مستدامة. وزعماء كوسوفو مدعوون مرة أخرى إلى إبداء التزامهم الحقيقي عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة وعامة ترمي إلى تهيئة الظروف من أجل العودة المستدامة لجميع المشردين داخليا واندماجهم في المجتمع.

٥٩ - وقد تم إحراز تقدم يبعث على التفاؤل في مجال التحقيق في جرائم العنف وتوقيف منظميها وملاحقتهم قانونيا. وفي إطار تدابير بناء الثقة بين طوائف كوسوفو، يتعين على قادة كوسوفو السياسيين والمؤسسيين، وكذلك على سكانها بوجه عام، أن يؤيدوا بدون تحفظ ما يتخذه القضاة والمدعون العامون ومسؤولو شرطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ودائرة شرطة كوسوفو من إجراءات ترمي إلى سوق مرتكبي الجرائم جميعا إلى العدالة، وأهم تلك الجرائم ما يرتبط بدوافع الإثنية.

٦٠ - وفي أعقاب الأحداث التي جرت في آذار/مارس، طلبتُ إجراء استعراض شامل للسياسات والممارسات التي تنتهجها الجهات الفاعلة كافة في كوسوفو، فضلا عن توفير الخيارات والتوصيات كأساس للتمعن في السبيل الذي ينبغي انتهاجه للمضي قدما في هذا الاتجاه. وقد أنجز ممثل النرويج، السفير كاي إيدي، الذي طلبت إليه إجراء هذا الاستعراض، تقييمه للحالة وقدم توصياته إلي لأنظر فيها. وقد تم أيضا إجراء تقييمات أخرى يجري حاليا أخذها في الاعتبار.

٦١ - ويشكل اشتراك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة في إطلاق عملية إصلاح نظام الحكم المحلي تطورا إيجابيا وهاما. وأنا أشجع ممثلي جميع طوائف كوسوفو على الانخراط بمسؤولية في هذا المسعى. كما أني أعرب عن تقديري للدعم البناء

الذي قدمته مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية والدول الأعضاء لعملية إصلاح الحكم المحلي.

٦٢ - ورغم أن ما تبديه جمعية كوسوفو من زيادة في الانفتاح وشفافية في العمل جدير بالترحيب، فإن قيامها باعتماد مجموعة شاملة من التعديلات المقترحة على الإطار الدستوري خرج بوضوح عن نطاق اختصاصها على نحو ما هو مبين في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، وهو بالتالي غير مقبول. وعلى نحو ما أعلنته البعثة، يجوز النظر حسب الأصول في مقترحات محددة تتعلق بإجراء تعديلات في ميادين غير واقعة في إطار الصلاحيات المقصورة على ممثلي الخاص. بيد أن هذه المحاولة الأخيرة لتجاوز الصلاحيات وعدم احترام سلطة ممثلي الخاص والمسؤوليات المنوطة به إنما يعكسان درجة مقلقة من عدم الاستعداد للتركيز على أولويات كوسوفو المباشرة وعلى الهدف الأهم المتمثل في كفالة إحراز كوسوفو للتقدم.

٦٣ - وفيما أرحب بالمؤشرات الدالة على الالتزام الحقيقي الذي أبداه قادة كوسوفو تجاه اتخاذ التدابير اللازمة لدفع عملية المعايير إلى الأمام، ورغم شعوري بالتفاؤل إزاء الخطوات الملموسة التي تتخذها قيادة مؤسسات كوسوفو المؤقتة للوفاء بالتزامها — بما في ذلك وضع خطة عمل تبين المهام والمهل المحددة اللازمة لكي تحقق المؤسسات المؤقتة الأهداف الواردة في خطة تنفيذ المعايير – أدعو المؤسسات المؤقتة إلى تنفيذ جميع الإجراءات ذات الأولوية المبينة في الخطة المنقحة. ولا يزال التحدي الحاسم متمثلا في كفالة ترجمة التقدم المحرز في مجال المعايير إلى تغيير ملموس في كوسوفو يعود بفائدة حقيقية على السكان. وفي هذا الصدد، لا يزال ثمة جانب كبير مما ينبغي عمله، ولا سيما في ميدان بناء القدرات وفعالية المؤسسات المؤقتة. ويتحتم بدرجة أكبر بكثير على قادة كوسوفو من جميع الطوائف، غداة أعمال العنف، أن يتحملوا مسؤوليتهم تجاه عملية تنفيذ المعايير وأن ينخرطوا بصورة منتظمة وبناءة فيها.

٦٤ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص السابق السيد هاري هولكيري على ما أبداه طوال فترة ولايته من تفان وقدرة قيادية جديرين بالثناء، ولا سيما خلال أحداث العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس. وقد عينت السيد سورين بيسين بيترسن ممثلا خاصا جديدا لي، وهو يضفي بخبرته في المنطقة وفي الأمم المتحدة زخما جديدا على هذا العمل، وأنا على ثقة بأنه سيجدد الالتزام بالعمل على تحقيق الأهداف التي حددها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأوجه تقديري أيضا إلى ممثلي الخاص بالوكالة، السيد تشارلز بريشو، على ما أبداه من قدرة قيادية راسخة في توجيه أعمال بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو خلال الفترة

الانتقالية، وكذلك إلى جميع موظفي البعثة، رجالا ونساء، على تفانيهم والتزامهم بقيم الأمم المتحدة وأهدافها. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو، ولشريكينا في عمل البعثة، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولسائر المنظمات والوكالات والجهات المساهمة والمانحة على ما قدمته من دعم سياسي ومادي قيم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١٠١	سويسرا	٧
الأرجنتين	١٢٨	الصين	١٢
الأردن	٤١٠	غانا	٥٥
إسبانيا	١٢	فرنسا	٧٧
ألمانيا	٢٦٣	الفلبين	٧٠
أوكرانيا	١٩١	فنلندا	١١
إيطاليا	٤٢	فيجي	٣٣
باكستان	١٥٥	الكاميرون	١١
البرازيل	٣	قيرغيزستان	٤
البرتغال	١١	كينيا	٢٨
بلجيكا	صفر	ليتوانيا	٨
بلغاريا	٦٣	ماليزيا	٣٣
بنغلاديش	٩٢	مصر	٤١
بولندا	١٢٤	ملاوي	١٧
تركيا	١٦٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٠٢
تونس	٥	موريشيوس	صفر
الجمهورية التشيكية	١٠	النرويج	٢٠
الدانمرك	٢٠	النمسا	٣٠
رومانيا	١٨٥	نيبال	٤٣
زامبيا	٢٥	نيجيريا	٤٥
زمبابوي	٥٣	الهند	٣٣١
سلوفينيا	١٤	هنغاريا	٤
السنغال	١٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٤٠٤
السويد	٣٠	اليونان	٢٠
المجموع			**٣ ٥٢٤**

تشكيل قوة شرطة كوسوفو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٥	٥ ٠٥٤
صرب كوسوفو	٩,٥	٥٦٧
أفراد من أقليات عرقية أخرى	٦,٠	٣٦٢
المجموع		**٥ ٩٨٣**
رجال	٨٥,٢	٥ ١٠٠
نساء	١٤,٨	٨٨٣

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	صفر
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	**٣٦**

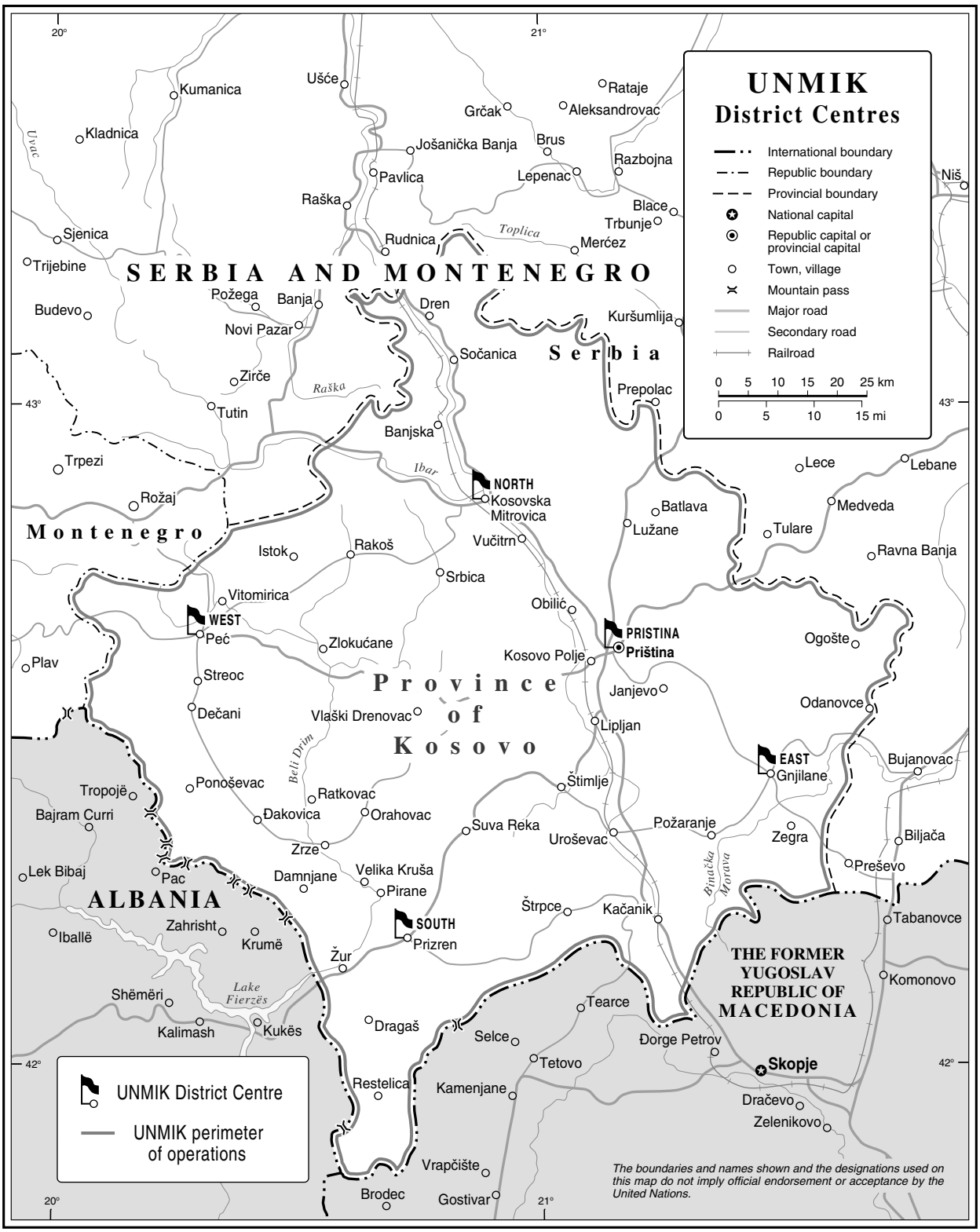

Map No. 4133 Rev. 16 UNITED NATIONS
July 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section